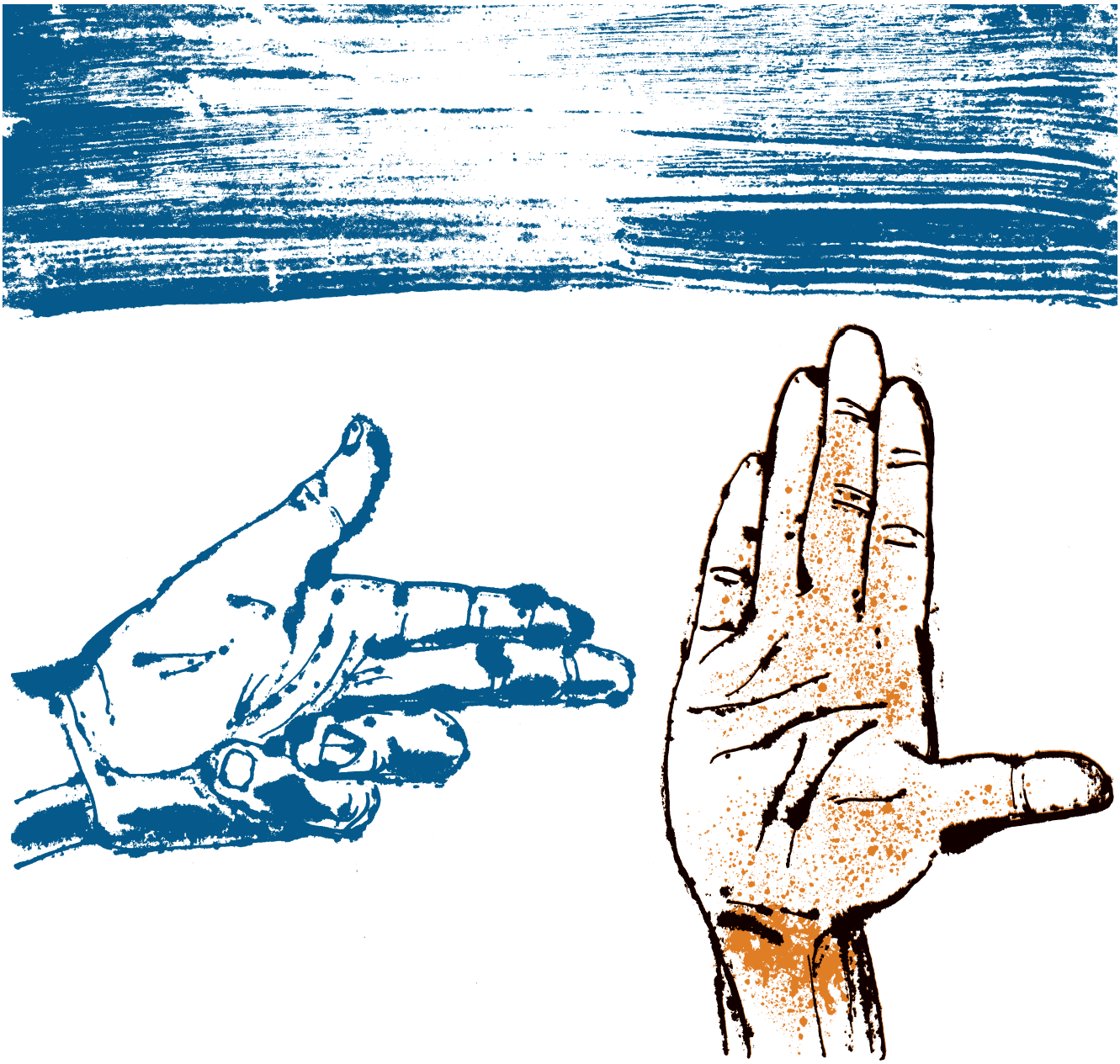

العنف الجنسي بقوة السلاح في سوريا

بحق النساء: أحد أدوات القمع السياسي والإمعان في تفكيك وإفقار المجتمعات والنساء

ورقة سياساتية ٢٠٢٠

دولتي
مساحة لتصور دولتنا
www.dawlaty.org

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR PEACE & FREEDOM

العنف الجنسي بقوة السلاح في سوريا بحق النساء:

أحد أدوات القمع السياسي والإمعان في تفكيك وإفقار المجتمعات والنساء

ورقة سياساتية ٢٠٢٠

دولتي www.dawlaty.org
رابطة النساء الدولية للسلام والحرية www.wilpf.org
تصميم غرافيكي www.superpowerpartners.com

© دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية 2020 ، بموجب نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٤,٠ رخصة عمومية دولية، لديك الحرية في نسخ وإعادة توزيع المحتوى بأي وسيلة أو تنسيق ، وكذلك تعديل المحتوى والبناء على مواده. بشرط إيراد الإشارة الصريحة للمصدر، وتوفير رابط للرخصة، وإيضاح فيما إذا قد أُجريَت أي تعديلات. يمكنك القيام بذلك بأي طريقة ملائمة، ولكن ليس بأي طريقة تشير إلى أن دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية تؤيّدك أو تدعم استخدامك. لا يجوز لك استخدام المحتوى لأغراض تجارية. في حال قمت بالتعديل أو الاعتماد على المواد ، فيجب عليك توزيع مساهماتك بموجب نفس الرخصة الأصلية.

وثقت العديد من التقارير الوطنية والدولية جرائم العنف الجنسي بحق النساء والفتيات في سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العام ٢٠١١ ، وما نلاه من حالة نزاع في مطلع العام ٢٠١٢ ، حيث عانى المدنيون والمدنيات من وحشية على أيدي مختلف الجهات المتحاربة . ومع ذلك ، فإن حالات العنف الجنسي الموثّقة بحق النساء قد أكدت على استخدام العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح حرب من قبل الجهات الحكومية والميليشيات التابعة لها لترهيب للمدنيين والمدنيات على الحواجز أو نقاط التفتيش أو أثناء الاحتجاز أو في الأماكن العامة . وقد وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام العنف الجنسي من جهة القوات الحكومية السورية لتعذيب الرجال والنساء والاطفال المحتجزين ، وهو ما وصفه تقرير لجنة الإنقاذ الدولية بأن استخدام الاغتصاب كان سمة "بارزة ومقلقة في الحرب السورية" .

ولعل موضوع الإفلات من المحاسبة والمساءلة لمرتكبي جرائم العنف الجنسي هو من أبرز القضايا التي سعت معظم هذه التقارير إلى تسليط الضوء عليه ، والذي يعد ، بحسب الآلية الدولية المحايدة للتحقيق بالجرائم في سوريا ، موضوعاً أساسياً من شأنه أن يؤثر على مسارات السلام وبناء الثقة ، "إن غياب المساءلة والمحاسبة من شأنه يؤثر على مسار السلام في سوريا[١] " ، لا سيما في ظل استمرار سياسة الإفلات من العقاب التي ينتهجها النظام السوري ، والتي تعد مدعاة للقلق لا سيما وأنه بات واضحاً لكل من الشعب في سوريا وللمجتمع الدولي بأن النظام سيبقى في مجال الحكم في الفترة القادمة .

وقد جاء تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا "فقدت كرامتي : العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية" الذي صدر في آذار مارس/ ٢٠١٨[٢] ليؤكد أن جرائم العنف الجنسي بحق النساء والفتيات (كما بحق الرجال والفتيان) في سوريا والتي ارتكبت من قبل الجهات الحكومية والميليشيات التابعة لها كما من قبل جميع أطراف النزاع الأخرى هي ذات طبيعة ممنهجة في سياق النزاع المسلح في سوريا ، ويصنف هذه الجرائم كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب[٣] . وهذا الأمر يأتي انسجاماً ما جاء في نظام روما الأساسي ، من حيث أن استخدام الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى في وقت النزاعات المسلحة تشكل جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية وعنصر من عناصر الابادة الجماعية .

عد نتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة في غاية الأهمية من حيث إعادة موضعة[٥] قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) وقضايا العنف الجنسي وكيفية مقاربتها ومعالجتها بموجب القانون الجنائي الدولي ، ما سيؤثر بدوره على تحقيق العدالة للناجيات من حيث وصول النساء للعدالة وجبر الضرر والتعويض . كما تكمن أهميته بتوثيق أشكال العنف الجنسي التي تعرض لها الرجال والفتيان ، ما من شأنه أن يؤسس لآلية معالجة قضايا العنف الجنسي من قبل الحقوقيين/ ات وصناع القرار ضمن الأطر السياسية والقانونية المختلفة[٦] .
هذه الأهمية القانونية التي يؤسس لها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (٢٠١٨) ، والتوصيات التي خرجت عنه ، وعن تقرير أمين عام الأمم المتحدة[٧] الذي سبقه ، تعد محوراً أساسياً في معالجة موضوع العنف الجنسي في سوريا من حيث وصول النساء للعدالة . لكن النظر

---

١ . مقابلة مع رئيسة "الآلية الدولية المحايدة للتحقيق بالجرائم في سوريا" ، صحيفة الشرق الأوسط ، https://bit.ly/2UFFyYK آخر دخول للموقع في ٨ شباط ٢٠٢٠ .

٢ . https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-37-CRP3-.pdf آخر دخول للموقع في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٩

٣ . «كانت عمليات الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي التي قامت بها القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها أثناء العمليات البرية والغارات على المنازل وفي نقاط التفتيش وأثناء الاحتجاز ، تشكل جزءاً من هجوم منهجي ضد سكان مدنيين وتبلغ حد الجرائم ضد الإنسانية . [...] وهو ما يعد انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق بالحياة والحرية والأمن الشخصي ، والحق في عدم التعرض للتعذيب ، والحق بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.[...] بعد شباط ٢٠١٢ ، أصبحت هذه الاعمال أيضاً تشكل جرائم حرب تتمثل في الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ، بما في ذلك التعذيب والاعتداء على الكرامة الإنسانية « – لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ، تقرير فقدت كرامتي «العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية» ، صفحة ٢ .

٤ . نظام روما نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز/ يوليه ١٩٩٨ ، آخر دخول للموقع في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ .
https://www.icc-cpi.int/resource-library/documents/rs-eng.pdf, last accessed on 12 January 2020.

٥ . C. Chinkin, M. Rees, A commentary on the Conference Room Paper on the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, May 2018.

٦ . ditto

إلى موضوع وصول النساء الناجيات من العنف الجنسي للعدالة في سوريا من منظور نسوي، قد يتطلب بحثاً إضافياً يأخذ بعين الإعتبار التحليل النسوي الشمولي للنزاع في سوريا بحيث ينظر إلى موضوع العنف الجنسي من منظور هيكلي، يأخذ تداخل العوامل والكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النساء والمجتمعات، ما قد يضع بعداً إضافياً لمواضيع المحاسبة والمساءلة، لتشمل، بالإضافة إلى الضرر والأذى الفردي والمباشر، الأذى العام والجماعي على النساء الناجيات من جرائم العنف الجنسي.

في محاولتها لتقديم مقاربة نسوية قائمة على التحليل الجندري لجرائم العنف الجنسي في سوريا، سعت منظمتي "دولتي" و"رابطة النساء الدولية للسلام والحرية" إلى التنسيق الحثيث والمستمر مع منظمات نسوية سورية تعمل في الداخل السوري وفي دول الجوار، وذلك عبر عقد جلسات تخطيط وتدريب. برز موضوع الورقة السياساتية ضمن عدد من التحديات التي تم تحديدها كنتيجة لتقرير عكس التيار[٨]: منظمات حقوق المرأة السورية على خارطة العدالة الانتقالية، الصادر عن دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية في ٢٠١٩. تبعتها سلسلة من الجلسات الاستشارية الميدانية مع نساء سوريات لاجئات أو نازحات أو نساء مؤثرات على المستويات القاعدية، لسبر آراؤهن وتحليلهن النسوي لموضوع العنف الجنسي. شارك في هذه الجلسات الاستشارية أكثر من ٦٠ سيدة في كل من إدلب (سوريا) والبقاع (المرج) (لبنان) وغازي عنتاب وأورفا (تركيا)، بتيسير من قبل المنظمات الشريكة: الناجيات السوريات، زنوبيا، نقطة بداية، حررني، ضمة، نوفوتوزون. وكان لهذه المنظمات إضافة نوعية كبيرة في تحديد سياق ومضمون ومسار الاستشارات الميدانية، وفي تنظيمها والتعقيب على نتائجها. كما كان لمنظمة "النساء الآن من أجل التنمية" دوراً بارزاً في تقديم الاستشارات التقنية والمساندة خلال فترات العمل الميداني التي سبقت هذه الورقة وحضّرت لمضمونها، كما في رفد نتائج الجلسات الاستشارية الميدانية بمعطيات ساهمت بشكل كبير في بلورة مصداقية الورقة وانسجامها مع المطالب النسوية السورية.

تمثلت الغاية من هذه الاستشارات بالدفع باتجاه سلة مطلبية نسوية فيما خص التصدي للعنف الجنسي في سوريا تنظر إلى تشابك الآثار والعوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ونتائجها ليس على النساء كأفراد وحسب، بل وعلى كليّتهن ومكانتهن وموقعيتهن السياسية والاقتصادية في المجتمع وتالياً توجيه المطالب فيما خص هذه الآثار والنتائج على أدوار النساء خلال المرحلة الانتقالية وما يرافقها من أشكال العدالة الانتقالية من منظور جندري.

تحاول هذه الورقة، باختصار، تقديم مقاربة لجرائم العنف الجنسي في سوريا من منظور نسوي تحليلي – جندري، يحاول التأثير في نطاق معالجة قضايا العنف الجنسي في سوريا ومقاربتها لتنتقل من مرحلة توصيف الإشكالية إلى تحليل آثارها الجندرية، فلا تقتصر على سرد أشكال العنف الجنسي وأماكن حدوثه والأطراف المنخرطة به أو على رصد والآثار "الفردية" التي طالت النساء، بل تتجاوزها لتنظر إلى البعد الهيكلي (الاجتماعي – الثقافي، الاقتصادي والسياسي) وترصد آثار العنف الجنسي على مكانة وموقعيات النساء السياسية والاجتماعية من ناحية، وتربط ذلك بالاقتصاد السياسي للحرب والعنف الجنسي وآثاره على تكريس هذه الموقعية السياسية "الدونية" للنساء.

وعليه، فإنه وعلى أبواب المرحلة الانتقالية في سوريا، قد يكون من المهم رصد ومعالجة الآثار الجمعية للعنف الجنسي بشكل جندري جذري، ليس على النساء كمجموعة فحسب، بل على تقاطعاتها مع السياقات السياسية والمكانات السياسية الجماعية للنساء كما على الأبعاد الاقتصادية، لا سيما فيما خص الاقتصاد السياسي واقتصاد الحرب والعنف الجنسي، وما تشكله البنية الثقافية والاجتماعية الذكورية من أرضية خصبة لتعزيز هذه الإقصاءات.

---

٧. "أدعو جميع أطراف النزاع السوري إلى الكف الفوري عن استخدام العنف الجنسي كتكتيك للحرب أو للإرهاب، وأحث هذه الجرائم على أن تؤخذ بعين الاعتبار في اتفاقيات وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية وعمليات السلام ومبادرات المساءلة. أشجع البلدان المستقبلة للاجئين على حماية ودعم اللاجئين السوريين الذين قد يكونون قد تعرضوا للعنف الجنسي أو معرضين لخطر الاستغلال."، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي بأوقات النزاع،

٨. لقراءة تقرير عكس التيار: https://bit.ly/2POFeUz

العنف الجنسي بحق النساء في سوريا:
عنف ممنهج وهيكلي ثقافياً (ذكورياً) واقتصادياً وسياسياً

جرائم العنف الجنسي من حيث هي فعل ناتج عن قوى غير متكافئة، سعت بشكل ممنهج[٩] وهيكلي[١٠] في سوريا إلى استغلال البنى الهيكلية السائدة (social structures) في سوريا والقائمة في غالبيتها على أدوار جندرية نمطية تسودها في الغالب الطبيعة الذكورية – الأبوية، وإن كانت تختلف بحسب الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والمنظومات القيمية بين المناطق. لعل الاستخدام المنهج والهيكلي لجرائم العنف الجنسي قد رسّخ من هذه البنى الهيكلية التي تضع النساء في الغالب في مكانات "دونية" وما يرافقها من مفاهيم "الشرف" و"العار" الملحقة بالنساء وبأجسادهن.

وضمن سياق العنف الهيكلي، نجد أن نتائج جرائم العنف الجنسي قد فاقمت الهشاشة الاقتصادية للنساء الناجيات من العنف الجنسي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي وكناتج أساسي إلى تقويض المكانات السياسية والاجتماعية للناجيات ونزع هويتهن السياسية عبر أقصاؤهن وحصرهن في خانة "الضحايا".

البنى الاجتماعية والثقافة الذكورية - الأبوية ضمن سياق الممارسة الممنهجة والهيكلية للعنف الجنسي

في سياق عرضهن لأبرز ردود فعل بعض الشرائح المجتمعية حول جرائم العنف الجنسي بحق النساء، تبين من خلال اجابات بعض النساء خلال الجلسات الاستشارية إلى وجود علاقة طردية بين الطبيعة الممنهجة والتكتيكية لجرائم العنف الجنسي وبين السياقات الثقافية والاجتماعية الذكورية في بعض المناطق والمجتمعات في سوريا، الأمر الذي فاقم من "دونية" مكانة النساء الضحايا والتي لم تكن أصلاً متكافئة، ما زاد من إقصائهن وتهميشهن وعزلهن لتبقى آثار العنف الجنسي طويلة الأمد وعصية في الغالب على المعافاة. ومن أبرز هذه الآثار، أشارت النساء إلى الاقصاء الاجتماعي والعزل المجتمعي وأحياناً النبذ الذي تعاني منه النساء الناجيات من العنف الجنسي، بالإضافة إلى شعور "الوصمة" الاجتماعية، أو ما عبرّت عنه النساء بشعور "العار" يزيد من تهميشهن وتقويض فرص حصولهن على جملة حقوقهن لا سيما الحق بالعيش بكرامة بالإضافة مفاقمة تعرضهن للعنف المجتمعي والمنزلي.

وفي تحليلهن لأبرز الآثار المجتمعية والأسرية الناتجة عن تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي من قبل المجرمين، أشارت النساء إلى مجموعة ردود الفعل الأسرية والمجتمعية النابعة من جملة القيم الثقافية التقليدية والتي هي في الغالب ذكورية " المجتمع بحطك بالتوازي مع الجاني، حيث يمارس المجتمع عنف فوق العنف الممارس بالأصل – احدى المشاركات خلال جلسة استشارية في إدلب"، لتجتمع هذه الآثار المجتمعية – الذكورية عند مفصل أساسي يعتبر النساء "سلع" يتم التخلص منها بأي طريقة بسبب تعرضهن للعنف الجنسي، فيتم إقصاؤهن ونبذهن أو "مقايضتهن" عبر تزويجهن القسري غالباً من المعتدي، أو اللجوء إلى قتلهن باسم "الشرف".

وتمثلت، بحسب النساء المشاركات في سياق الجلسات الاستشارية، أبرز ردود فعل بعض الشرائح المجتمعية ذات الطبيعة الإقصائية والنابعة من منظومة القيم الذكورية بالشكل التالي:

١- **النبذ والإقصاء والتهميش الأسري والمجتمعي للنساء الضحايا:** أشارت النساء إلى أن المجتمع بشكل عام ومكوناته المختلفة كالأسر والأصدقاء والإطار المجتمعي الضيق يسعى إلى نبذ النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي في سوريا، فيرفضهن ويقصيهن من الحياة الاجتماعية والمهنية والزوجية ما يفاقم من الآثار النفسية والمجتمعية التي يخلّفها جرم الاغتصاب أو العنف الجنسي على النساء.

---

٩. يمكن فهم الطبيعة المنهجة لجرائم العنف الجنسي في سياق النزاع في سوريا، من حيث كونها سادت في جميع المناطق، وتم القيام بها بشكل متكرر من قبل جميع أطراف النزاع، بحيث طالت جميع المجموعات من النساء والرجال والأطفال والمسنين/ات، مع ترتب آثار لها على المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية ككل.

١٠. يقصد بالعنف الهيكلي في سياق هذه الورقة، الآثار المترتبة عن جرائم العنف الجنسي على البنى الهيكلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الأدوار والمكانات الاقتصادية والسياسية للأفراد الضحايا أو الناجين من جرائم العنف الجنسي.

- " بتدمر صبية عمرها ١٧ سنة خرجت بعد اعتقالها وهي فاقدة لشعرها مما تعرضت له من تعذيب وشد لشعرها بالسجن ، ابوها وامها يقولون علواه (يا ليتها) ميتة كان أفضل – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في غازي عنتاب" ؛

- "هناك ضرر يلحق بالسمعة وقد يتم تشويه سمعتها وينظرون لها على أنها كان ذلك برضاها فتصبح منبوذة من قبل المجتمع حتى الأصدقاء يقطعون العلاقة معها – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في اسطنبول"

٢- **"العار" والوصمة وقتل النساء "باسم الشرف" أو التستر على فعل العنف الجنسي:** أشارت معظم النساء إلى أن الظلم الذي يتعامل به المجتمع ومكوناته مع النساء الناجيات أو ضحايا العنف الجنسي ، يحد من وصول النساء إلى جملة حقوقهن لا سيما الحق بالعيش بكرامة والحق بتقرير المصير ، بحيث يلجأ الأهل في بعض المجتمعات إلى "التستر" على الضحايا من خلال "تزويجهن" ، أو قتل النساء باسم "الشرف" خوفاً من الوصمة ، أو اللجوء إلى تزويجهن من المغتصب – المجرم ،

- "شهدت كيف اجوا بنات من حمص معتدى عليهم بالسجون وتم الافراج عنهم بتبادل الأسرى وبدو يحضروهم للجامع حتى يتزوجهم ويستروا عليهم شي بيشبه غسل العار حتى لا يصير عليها حكي – انهن بذلك ينحرمن من جميع حقوقهن – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في غازي عنتاب" ؛

- "القصاص او تزويجها لرجل كبير بالسن او لرجل مجنون هذا إذا كانت العائلة متفهمة طبعا ونظرتهم هي وصمة عار لها وفضيحة يريدون التخلص منها باي شكل – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في اسطنبول" ،

- "موضوع القتل باسم الشرف يختلف حسب المناطق والعادات وقد يتم تسوية قضايا الشرف بعدة طرق منها التسوية بزواج المغتصب من الضحية ، وقد تكون لأيام معدودة لتجاوز المشكلة وبعدها يتم الطلاق وفي حال رفض الضحية يتم تهديدها بالقتل وذلك الزواج يفتح ابوابا لأنواع اخرى من العنف – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في إدلب" ؛

٣- **ثقافة لوم الضحية: أشارت معظم النساء إلى أن ردود الفعل المجتمعية والأسرية التي ترافق تعرض النساء للعنف الجنسي أو الاغتصاب من قبل المجرمين نابعة من ثقافة توجيه اللوم على النساء – الضحايا:**

- "العادات والتقاليد تفرض تحميل المسؤولية للضحية وهذا يتجاوز العنف الجنسي ويشمل العنف بين الزوج والزوجة فقد تتعرض المرأة للعنف ولا ينظر المجتمع نظرة سلبية للمعتدي وانما للضحية على الاكثر" – احدى النساء المشاركات خلال جلسة استشارية في إدلب" ، "حتى لو تفاعل معها المجتمع وحزنوا عليها تبقى عليها وصمة ويضع اللوم على الام في أغلب الأحيان – احدى النساء المشاركات خلال جلسة استشارية في غازي عنتاب" ؛

الاقتصاد السياسي للحرب والعنف الجنسي ضمن سياق الممارسة الممنهجة والهيكلية للعنف الجنسي

تشير الأطر الثقافية ذات الطابع الذكوري بغالبها والتي سلف ذكرها إلى أنه ثمة نظرة جمعية collective ذكورية للنساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي ، حيث يتم النظر إليهن باعتبارهن "سلع" يتم "استهلاكهن" . يعكس التعاطي المجتمعي للنساء الناجيات من العنف من حيث سلبهن الإرادة ، بعداً اقتصادياً لمقاربة الطبيعة المنهجة لجرائم العنف الجنسي في سوريا في أوقات النزاع بقوة السلاح ، والذي يتطلب بشكل أساسي دراسة أشكال وأثر وارتباط العنف الجنسي والاغتصاب بالكلفة الاقتصادية للحرب وبأثر اقتصاد العنف الجنسي والاغتصاب على النساء وعلى أجسادهن من منظور جندري ، قوامه الإمعان في تقويض مكانة النساء والنظرة السائدة في بعض المجتمعات لأجساد النساء كسلع 'commodities' يتم استغلالها بحيث تصبح "مستهلكة" بحسب المنظور الضيق لبعض

المجتمعات، الأمر الذي من شأنه أن يختصر كلية النساء ومكانتهن "بأجسادهن" وحسب. هذا الأمر من شأنه أن يرسخ موازين القوى غير المتكافئة أصلاً. يتطلب فهم الممارسة المنهجة للعنف الجنسي في أوقات النزاع، موضعة هذا العنف الجنسي ضمن السياق الثقافي – الاجتماعي (من حيث ربط الأدوار الجندرية الرعائية التقليدية بالنساء) وتحليل أبعاده وآثاره وكلفته الاقتصادية على النساء والفتيات الضحايا وعلى المجتمع ككل. وفي تحليل ذلك، فإن العنف الجنسي المنهج استغل الأدوار الجندرية الرعائية – التقليدية التي لطالما كانت مرهونة بالنساء في سوريا (والتي قامت بشكل مهين باستغلال أجساد النساء لتفكيك المجتمعات عبر سياق الإجبار على الحمل المتعمد من قبل "الأعداء")، كما أثّر على الأدوار الإنتاجية الراهنة أو المستقبلية للنساء والفتيات (والتي تمثّلت في تقييد القدرة الحالية والمستقبلية على الإنتاج بسبب عوامل من مثل الحرمان من التعليم، والتزويج القسري والقيود على حرية الحركة)، الأمر الذي فاقم من تعزيز حلقة العنف الاقتصادي ببعد الجنسي، بحقهن وبحق المجتمع ككل. كما يتطلب ذلك البحث في استمرار حلقة العنف الجنسي بمختلف أشكاله بسبب الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفها على النساء بمعظم فئاتهن، ما يجعلهن أكثر عرضة لمزيد من العنف الجنسي كالاستغلال والتحرش.

الهشاشة والكلفة الاقتصادية على النساء بسبب العنف الجنسي - الاقتصاد الإنتاجي

أشارت النساء في تحليلهن لآثار العنف الجنسي إلى مجموعة من العوامل ذات البعد الاقتصادي الإنتاجي، والتي من شأنها أن تساهم في موضعة العنف الجنسي ضمن سياق الاقتصاد السياسي للحرب والعنف وآثاره الجندرية على النساء والمجتمعات ككل. اعتبار النساء بشكل عام وضحايا العنف الجنسي بشكل خاص "كممتلكات"، وتالياً تقييدهن ضمن الحيّز الخاص وحرمانهن من التنقل والحركة، من شأنه أن يحد من وصولهن لموارد التعليم والعمل، الأمر الذي يدخل بشكل أساسي ضمن الاقتصاد السياسي وتالياً الكلفة الاقتصادية للعنف الجنسي في سوريا.

- **اعتبار النساء "ممتلكات"** أشارت العديد من النساء إلى النظرة المجتمعية في أواسط بعض الفئات المجتمعية للنساء "كممتلكات" ساهم في معظم الأحيان بمضاعفة أشكال العنف الجنسي بحق النساء والفتيات.

> "سمعنا قصص عن اب باع ابنته لرجل أكبر منها بكثير، فقد زوج رجل ابنته البالغة من العمر ١٤ عاما لرجل سعودي خمسيني مقابل ان يزورها مرة واحدة في الشهر ويتكفل بمصروف اهلها خلال السنة وكل ذلك بسبب الحاجة والفقر – إحدى المشاركات خلال جلسة استشارية في ادلب".

ولعل الزواج القسري قد يكون من أكثر تجليات اعتبار الفتيات "كممتلكات" حيث لجأت إليه الأسر كأوالية مواجهة "سلبية" لمجابهة حجم وانتشار العنف الجنسي والاغتصاب بحق النساء والفتيات، وتالياً، القيام بتزويجهن من باب "حمايتهن". وعليه، فإن مقاربة الزواج القسري يجب أن يتم من منظور الاقتصاد السياسي للعنف الجنسي من حيث الآثار السياسية الآنية والمستقبلية التي سيخلفها على الفتيات بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

> "الزواج المبكر من أهم أنواع العنف فالآباء يضطرون لتزويج البنات تحت سن ١٢ سنة في حالات النزوح خوفا من تعرض الفتاة للتحرش – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول"؛ "ان اغلب النساء تخاف من الدواعش ومن الجيش في الحرب وتلجأ لتزويج بناتها خوفا عليهن – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب"؛

> "فقدان المعيل يدفع العائلات لتزويج بناتها مبكرا بسبب العامل الاقتصادي – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في لبنان"؛ "في دول اللجوء كلبنان والأردن تم الاتجار بالنساء وهناك تم تزويج الفتيات لرجال أكبر منهن في السن كثيرا كما ان الفتيات اجبرن على العمل رغم صغر سنهن وتم استغلالهن جنسياً والاعتداء عليهن – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في أورفا".

- **حرمان من التعليم** بالرغم من أن القطاع التعليمي قد تضرر بشكل كبير وحاد، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطر النظام، وذلك جراء الحرب والعنف والقصف المستمر والمتكرر، والذي أثر على الحق بالتعليم للفتيات والفتيان في جميع سنوات الدراسة، إلا أن العنف الجنسي كفعل-عنفي وما رافقه من تزويج مبكر أو قسري كرد-فعل-تمييزي (حمائي بالنسبة للأسر) جاء ليمأسس محدودية هذا الوصول للتعليم لدى الفتيات.

وقد شاركت النساء خلال الجلسات الاستشارية الكثير من الأمثلة من العديد من المناطق لا سيما تلك التي تقع تحت سيطرة النظام، حول عدم قدرة الفتيات والشابات في سن التعليم الجامعي من الوصول لفرص التعليم بسبب الخوف من العنف الجنسي، أو بسبب صعوبة الوصول والتنقل أو لأسباب إدارية – سياسية أو أمنية (الاعتقالات التعسفية)، أو بسبب انتشار اشكال ممارس العنف الجنسي في المدارس والجامعات من مثل التحرش الجنسي او فرض لباس معين (لاسيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام).

- "ان الفتيات فقدن معظمهن فرصهن في التعليم بسبب عدم الاعتراف بالشهادات في المناطق المحررة مما يثني عزيمة الاهل عن جعلها تتابع بدون جدوى ومنعها بالمقابل من السفر الى مناطق النظام خوفا من تعرضها للاعتقال او العنف الجنسي – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في إدلب"؛

- "بعض العائلات كانت تزوج بناتهم في سن مبكرة جداً وتحرمها من التعلم لتخفيف المسؤولية عن الأب وجعلها على عاتق رجل ليحميها أو يبقيها في المناطق المحررة ويفرض عليها لباس محددَ مثل النقابات "الخمارات الشرعية" – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في لبنان "؛

- "الكثير من الفتيات اضطررن لإيقاف تعليمهن بسبب الاعتقال وبسبب الخوف من المرور على الحواجز؛ بعد الاعتقال اضطرت الى توقيف تعليمي بالجامعة بسبب كثرة حواجز النظام وخوفي من التعرض للاعتقال مرة ثانية – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في أورفا".

- **القيود على التنقل والحركة ومحدودية فرص عمل** تواجه النساء في سوريا سواءً ضحايا العنف الجنسي بشكل خاص والنساء عموماً محدودية كبيرة في الوصول إلى فرص العمل، ويرتبط ذلك بشكل كبير وأساسي بالسياق الثقافي الذكوري الذي تم التطرق إليه سابقاً من حيث النظرة الإقصائية للنساء حيث فقدت الكثير من النساء الناجيات – الضحايا فرص عملهن

- "طردت النساء (ضحايا العنف الجنسي) من العمل وخاصة في حال كانت معلمة أو طبيبة خوفا على الأطفال اللذين تتواصل معهم بشكل يومي – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في لبنان"؛

- " ان المتعرضة لعنف جنسي تصبح فرصها بالعمل قليلة وتصبح نظرة المجتمع لها دونية – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في إدلب".

وكما في محدودية الوصول إلى موارد التعليم، كذلك تعد حرية التنقل والحركة عائقاً أمام الوصول إلى فرص وموارد العمل والإنتاج الأمر الذي يمنع من وصول النساء ضحايا العنف الجنسي إليها بشكل هيكلي وممأسس بسبب العنف الجنسي وتشابك آثاره لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

- "بعض النساء العاملات والموظفات فقدن فرصهن في العمل بعد ان قرر اولياء امورهن منعهن من الذهاب لمناطق النظام خوفا من الاعتداءات الجنسية وغيرها؛ "ما بدنا الراتب ولا الشغل ولا وظيفتك إذا رح تعرضك لخطر– إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في إدلب".

الكلفة الاقتصادية للعنف الجنسي على النساء: الاقتصاد الرعائي

أكثر ما يتبدى تحليل تقاطع آثار العنف الجنسي مع الأدوار الجندرية الرعائية التقليدية هو العنف الممنهج الذي مورس على النساء في سوريا بقوة السلاح باعتبارهن "قوالب حمل" يتم من خلالهن تفكيك المجتمعات أو معاقبتها عبر تغيير تركيبتها "العرقية أو الطائفية" .

- "تتعرض النساء في المخيمات للتحرش الجنسي خاصة الأرامل وممكن أن تتعرض للاغتصاب من قبل قائد عسكري وأحيانا يتم إجبارهن على الإنجاب لإكثار الأطفال الذكور من أجل استخدامهم في الجيش في المستقبل – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛

- "تم إجبار النساء على الحمل ، في مناطق داعش أو من قبل الشبيحة أو من قبل قائد عسكري– إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛

- "التعرض للاغتصاب من قبل عدة رجال وبالتالي عدم معرفة الأب وعدم القدرة على تسجيل المولود في السجلات المدنية – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في لبنان" ؛

الاستغلال الجنسي للنساء: حلقة مستمرة من العنف الجنسي بسبب الهشاشة الاقتصادية – خارج ساحات القتال

- "الوضع الاقتصادي وفقدان المعيل يجعل المرأة معرضة بشكل أكبر للاستغلال والعنف الجنسي ممكن ان يبدا من باب التعاطف وعرض المساعدة ويتحول الى مساعدة مشروطة وتجبر على اعطاء مقابل للحصول على خدمة – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في إدلب"

في سياق تحليل الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي بحق النساء في سوريا وآثاره على الهشاشة الاقتصادية للنساء (ببعديها الرعائي والإنتاجي) ، لا يمكن سوى النظر إلى استمرار حلقة العنف الاقتصادي ببعد جنسي بحق النساء في أماكن النزوح واللجوء ، من حيث الإمعان في استغلال هذه الهشاشة الاقتصادية التي خلفتها آثار العنف الجنسي لممارسة أشكال إضافية من الاستغلال والتحرش الجنسي بحق النساء والذي مورس من قبل المدنيين في أماكن اللجوء أو في المخيمات . وفي هذا السياق ، عرضت النساء لكثير من حالات العنف الجنسي من استغلال وتحرش مورس بحق النساء بكافة فئاتهن (الفقيرات ، والأرامل والمطلقات ومعيلات الأسر والمسنات) بسبب هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية .

- "يوجد مخيم أرامل مدير المخيم يؤمن احتياجات النساء مقبل استغلالهن جنسيا والمرأة تضطر للقبول بهذا الأمر لعدم وجود معيل لها في ظل النزوح – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛

- "لم يقتصر الأمر فقط على الشبيحة ولكن هناك مدنيين اتبعوا نفس الافعال بطريقة استغلالية وخاصة في حالات النزوح حيث انهم كانوا يستغلون حاجة النساء للحصول على بعض الخدمات أو السلع وغياب الرقابة والمحاسبة – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في إدلب" ؛

- "ذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ أيضا يتعرضون للعنف الجنسي والأطفال الذين لا معيل لهم ولا سند– إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛

- "بسوق العمل تعرضت لكثير من التحرش من صاحب العمل مع العلم انني عملت أيضا عمل اخر وأيضا تعرضت لقصص تحرش وقد استغلوا وضعي وضعفي ولم يعطوني حقي من اجرتي وانهت حديثها بقولها (الرجال عندهم غدر استغلوا وضعي لأنني مطلقة – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب "؛

- "النساء المسَنات كن يتعرضن للضغط والتهديد ببناتهم في الغربة ويُستخدمن كورقة ضغط لعمالة الفتيات في أمور مخالفة للقوانين والأعراف، ووثقت بعض الحالات أجبرت فيها الفتيات على ترويج المنوعات في المدارس مما يزيد العبء على العائلة ويزداد خطورة انحراف السلوك والتورط في أعمال جنسية تحت الضغط والتهديد – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في لبنان"؛

موقعيات النساء السياسية ضمن سياق الممارسة الممنهجة والهيكلية للعنف الجنسي

العنف الجنسي في سوريا هيكلي. ارتبطت جرائم العنف الجنسي في سوريا بشكل كبير بالسياقات الثقافية والاجتماعية الذكورية التي لطالما وضعت النساء في مكانة متدنية، سواءً من خلال فرزهن ضمن أدوار تقليدية او تحميلهن عبئ المنظومة الثقافية. وهكذا، جاءت جرائم العنف الجنسي من قبل جميع الأطراف لتكرس من دونية النساء، عبر التأثير السلبي على مكانتهن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للنساء في الحيزين الخاص (المنزل) والعام (المجتمع وسوق العمل). هذه الدونية الحادة لمكانة النساء الضحايا من العنف الجنسي تؤثر بشكل مباشر ووثيق على موقعيتهن السياسية كفاعلات أساسيات في التأثير على المسارات السياسية الحالية والمستقبلية في سوريا. وهكذا، فإن هذا العنف الهيكلي والمنهجي للنساء ضحايا جرائم العنف الجنسي، جاء ليجردهن من المكانة/ الموقعية السياسية، وتالياً يؤكد وصمتهن "ككيانات غير سياسية" معدومة التأثير وبلا فاعلية السياسية.

وعليه، فإن آثار العنف الجنسي على النساء تتجاوز وضعهن في خانة "الضحايا" فحسب كونها تكرس المعادلة الثنائية "ضحية – معتدي"، الأمر الذي يجعل أية مقاربات لتكريس سلام نسوي أو مستدام في سوريا قاصراً كونه يتطرق إلى الإشكالية من منظور فردي ضيق.

العنف الجنسي بقوة السلاح في سوريا - موازين قوى غير متكافئة وحصانة وإفلات من العقاب

التحكم في موازين القوى

تعد الرجولة في المجتمعات الأبوية والذكورية مرادفاً للسيطرة والهيمنة. ويعد السلاح أحد أبرز العوامل التي تغيّر في معادلات القوى بين الأفراد والمجتمعات المحلية في هذه المجتمعات الذكورية والأبوية. في سوريا، استخدم السلاح للقتل والتدمير والتهجير، ولكن أيضاً لنشر الرعب والخوف ولبسط السيطرة والتحكم في موازين القوى ولتكريس جرائم العنف الجنسي. ومورس العنف الجنسي في سوريا بقوة السلاح وبشكلٍ تكتيكي – ممنهج من قبل الجهات الحكومية والميليشيات التابعة له. وقد اتخذ بحسب النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية، اشكالاً مختلفة أبرزها التحرش والاستغلال والخطف والتعذيب والترهيب والاغتصاب حتى الموت ومشاهدة العنف الجنسي والتي طالت الصبيان والفتيات والنساء والرجال، وذلك بغاية الابتزاز والتهديد والانتقام من الناشطين السياسيين والاجبار على الاعتراف.

- "تعرضت للعنف اللفظي والتحرش والاستغلال لمدة ثلاث سنوات داخل السجن كما تم ابتزازي بخطف أولادي وتعريض بناتي للاغتصاب أو خطف زوجي كما شاهدت اغتصابات كثيرة من قبل السجان والمحققين عم أحكي عن خبرة ثلاث سنوات في السجن وشاهدت ذلك بعيني وأحيانا تكون الاغتصابات جماعية وممكن أن يأخذ السجان البنت التي يريد ويتم الإفراج عنها

مقابل ممارسة الجنس معها – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛

- "وقد يكون أنواع من التحرش والاغتصاب داخل الأفرع الأمنية بسبب رغبة في الانتقام من اقرباء الاشخاص الناشطين أو المراد الحصول على معلومات منهم بهدف إخضاعهم – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في ادلب" ؛" تعرضت لتهديدات مباشرة بالاغتصاب مقابل الادلاء باعترافات معينة وكان وقع التهديد أكبر من الفعل نفسه – روح خدها واغتصبها بلكي بتحكي– معتقلة سابقة لدى النظام – إدلب" ؛

- "أن المداهمات التي تمت للمنازل كان فيها تعنيف جنسي امام الاهل والأطفال بالكلام او بالتفتيش – إحدى النساء المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب" ؛

لكن انتشار السلاح في سوريا في شتى المناطق لم يقتصر على الأطراف العسكرية فحسب ، بل تجاوزها ليشمل المدنيين ليرسّخ بالتالي هشاشة النساء وتقويض مكانتهن ، كما لترسيخ الهشاشة المجتمعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وتكريس حصانة المتعدين وتقويض دولة القانون والإحالة دون الوصول لسلام مستدام . وقد أشارت النساء إلى أن انتشار السلاح في سوريا قوّض سلطة القانون والمؤسسات

- "السبب ما في دولة توقف بوجهون – احدى المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب" ،

الأمر الذي أثّر بشكل عام على انتشار الفوضى العامة ، حيث بات الجميع يلجأ إلى التسلّح والعنف "المضاد" كوسيلة حماية . وبنظر النساء ، فإن كلفة التسلّح تفوق الإنفاق العسكري المباشر الذي يُخصص لشراء الأسلحة ، ويتجاوزها ليؤثر "اقتصادياً" أيضاً على النسيج العلائقي والاجتماعي والتربوي فيما خص الأجيال المستقبلية .

- "الشعب صار دموي ، القتل عادي ، الطفل صار يحب العنف حتى بأفلام الكرتون ، والأطفال صار يلبسوا لباس عسكر– زنوبيا" ؛

- " المشكلة لما تصير الحروب في فوضى وكل شي مباح لان ما في دولة وما في حكم – احدى المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب "

كما أكّدت النساء أن النساء والأطفال هن أكثر من يحمل وزر وآثار انتشار الأسلحة ، من حيث عدم الاستقرار النفسي وتربية الأطفال على التطبيع مع العنف المسلّح ، وعدم القدرة على الإبلاغ والانهيار التام لدور القانون ودور الدولة في الحماية والرقابة والمحاسبة والتنظيم المجتمعي

- "انتشار السلاح في جميع المناطق اثر بشكل سلبي جدا على النساء والاطفال واصبح موضوع حمل السلاح شائع بغض النظر عن العمر مع غياب السلطة القانونية التي تضع ضوابط لهذا الامر – احدى المشاركات في جلسة استشارية في إدلب" ؛

- " نفسيتنا تعبت أنا أخاف من الأسلحة جدا ومن أي شيء فيه تعنيف – احدى المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب " ؛

وأشارت النساء أن العنف الجنسي بقوة السلاح قد تم خلال المداهمات ، وفي الأفرع الأمنية وفي السجون والمعتقلات وعلى الحواجز ، واتخذت النساء كدروع بشرية ، بحسب ما ذكرته النساء خلال الاستشارات الميدانية حول أشكال العنف الجنسي الذي تعرضت له النساء والفتيات بكافة فئاتهن ومن قبل الجهات الأمنية والعسكرية التابعة لكل من النظام وللمجموعات المسلحة الأخرى .

- "وقت الحرب كثير بنات تعرضوا للاغتصاب من قبل النظام وبالسجون وبالاعتقالات – احدى المشاركات في جلسة استشارية في غازي عينتاب " ؛
- "داعش حللت اغتصاب النساء (عن طريق تسهيل موضوع السبايا وخصوصا فيما يتعلق بالأسيرات لديهم – احدى المشاركات في جلسة استشارية في إدلب" ؛
- "النظام اتبع اساليب تعذيب جنسية وغير جنسية مدروسة ومعتمدة وكأن الموضوع هو عبارة عن أوامر رسمية تصدر من الرؤساء الأعلى ويجب تنفيذها – احدى المشاركات في جلسة استشارية في إدلب" ؛
- "الحواجز قصة غريبة ممكن العنصر على الحاجز يتحكم بالناس على راحته ويتكلم بفوقية ونظرات مرعبة ؛ انا نزحت من عفرين على كل حاجز بدك تدفعي جسديا او جنسيا والحواجز تحكمت فينا لدرجة كبيرة – احدى المشاركات في جلسة استشارية في اسطنبول" ؛
- "استخدمت النساء كدروع بشرية عارية في اقتحام بابا عمر للضغط على الرجال . كما ذكرت حوادث الاغتصاب الجماعي وقتل الضحايا بعدها – احدى المشاركات في جلسة استشارية في لبنان"

الوصول للعدالة في ظل انتشار الفوضى والسلاح وحصانة المعتدين وعدم نزاهة القضاء وغياب سلطة القانون

حول الوصول للعدالة ، توافقت العديد من النساء خلال الجلسات الاستشارية إلى أن الجناة المجرمين مرتكبي جرائم العنف الجنسي يفلتون من العقاب ومن المحاسبة لأنه "النظام" والسلطة بيدهم ، ولأن التسلّح يضفي عليهم نوعاً من الحصانة .

- "اعتبر الشباب الي عندهم أسلحة انهم لديهم حصانة وسلطة وبامتلاكهم السلاح أصبحت معهم السلطة – احدى المشاركات في جلسة استشارية في غازي عنتاب" ؛
- "في مناطق النظام وهي مناطق تنتشر فيها حالات العنف الجنسي من الصعوبة فيها الوصول للجاني ، ولن تستطيع الحصول على حقها – احدى المشاركات في جلسة استشارية في إدلب"
- "السلطة فوق المحاسبة والمغتصب اجمالا هو من العسكر ولديه اوامر بتنفيذ العنف فلا مجال للمحاسبة – احدى المشاركات في جلسة استشارية في إدلب"

وهكذا ، تبقى قنوات وصول النساء للعدالة في القضاء محدودة أو ربما معدومة ، بسبب ارتهان القضاء وعدم نزاهته وانتشار الرشاوى والتزوير وتغيير الحقائق ، وبسبب عدم وجود هيئات قانونية متخصصة لإنفاذ القانون ، وبسبب الترهيب والتهديد المستمر بالقتل إذا ما تم الإبلاغ أو الإخبار . .

- "يمكن لأي عنصر مسلح ان يأخذ أي بنت ويعتدي عليها ولا أحد يستطيع التكلم فيتحكم بالنهاية بحريتها الشخصية – احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في اسطنبول" ؛

- " تتعرض (الناجية) للضغط من قبل المجتمع عندما تقوم بالإفصاح – احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في اسطنبول" ؛
- "عندما يكون معها اخ واب وهو بالعادة يقول لها اسكتي ، فالأهل لا يشجعوا المرأة أن تطالب بحقوقها – احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في غازي عنتاب" ؛
- " القضاء ليس عادل وليس حيادي ، حتى لو وصلت النساء للعدالة ، تبقى الرشاوى هي التي تمحي كل شيء– احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في غازي عنتاب" ؛
- "لا يوجد جهة او سلطة معينة معنية باستقبال الشكاوى – احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إدلب" ؛
- "يوجد محاكم محدودة ولا تعمل بالشكل الصحيح فاذا تمت الشكوى ضد معتدي له صلة بأحد الجهات المسيطرة او الفصائل مثلا قد يتمكن بسبب سلطته من تغيير الحقائق وتزويرها واحضار شهود زور وتحويلها الى المذنبة – احدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إدلب"

وهكذا، فإن وصول النساء الناجيات من العنف الجنسي للعدالة الجندرية (والانتقالية) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تداخل عوامل عدة، أبرزها :

١. رصد جميع الآثار المباشرة وغير المباشرة والفردية والجمعية التي خلفتها جرائم العنف الجنسي على النساء من منظور جندري ، وفي هذا الصدد . في الوقت الذي لم توفر فيه التقارير الدولية والوطنية التي صدرت في هذا الصدد ، أية جهود في رصد الآثار الفردية على المستويات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية للنساء الناجيات . لكن من أجل ضمان تحقيق السلام النسوي بشكل مستدام يجب الحرص على توفير وصول متسق ومستمر للنساء الناجيات لآليات العدالة الانتقالية الحساسة جندرياً (والتي لا تقتصر على الآليات القانونية وإن كانت هذه تشكل أحد أبرز أطرها) ؛ فجيب النظر إلى الآثار الهيكلية وغير المرئية وغير المباشرة للعنف الجنسي على النساء ، لاسيما على مواقعهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يُصار إلى لحظها في سياق السياسات العامة والخاصة ، ما من شأنه أن يتطلب مقاربة هيكلية أكثر شمولية من منظور جندري لدى طرح مواضيع العدالة الانتقالية في سوريا .

٢. ربط أية مقاربات أو سياسات تتناول مواضيع انتشار السلاح في سوريا ، بمواضيع المساءلة (أو غيابها) والحصانة للمعتدين والمجرمين والإفلات من العقاب بسبب شعور التفوق وتالياً مركبات القوى غير المتكافئة بسبب انتشار السلاح ، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من صعوبة الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي .

٣. ربط الآليات قانونية أو القضائية من شأنها أن تكرس وصول النساء للعدالة بمقاربات شمولية متعددة القطاعات ، بحيث يمكن للقطاعات الطبية والصحية والاجتماعية/ المجتمعية وتلك القانونية أن تكون ضمن مسار متكامل مع المسار القضائي ، ما يعزز من وصول النساء الناجيات للعدالة بشكلها العام ، وللخدمات التعويضية بشكل أساسي . على أن تلحظ هذه المسارات القطاعية السياق الجندري والثقافي السائد في سوريا ، بحيث لا تقدم للنساء الأطر التعويضية لتعيديهن إلى ما كن عليه قبل النزاع ، بل تعمل بشكل تحليلي لإعادة البنى الهيكلية والاجتماعية بشكل يدعم ويكرس المساواة والعدالة الجندرية .

الرسائل الأساسية

١ . فاقمت جرائم العنف الجنسي بحق النساء الناجيات/ الضحايا من قبل مرتكبي جرائم العنف الجنسي المكانة التي لم تكن متكافئة أصلاً لديهن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، وجرّدهن من موقعيتهن السياسية كمشاركات فعالات في المجتمع وفي التأثير على المسارات السياسية ، ما يجعل المجتمع ينظر إليهن كضحايا لا أفراد لهن حقوق ودور سياسي واجتماعي فاعل في المجتمع .

٢ . أدى العنف الجنسي الممنهج والهيكلي بحق النساء الضحايا بشكل خاص والنساء والفتيات عموماً إلى مضاعفة هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية ما كرس حلقة عنف جنسي لا متناهية

٣ . انتشار السلاح في سوريا في شتى المناطق وعدم اقتصاره على الأطراف العسكرية بل تجاوزها ليشمل المدنيين رسّخ الهشاشة الجندرية والمجتمعية بشكل هيكلي (اقتصادياً وثقافياً وتربوياً) وكرس حصانة المتعدين وساهم بتقويض دولة القانون والإحالة دون الوصول لسلام مستدام

٤ . وصول النساء الناجيات أو ضحايا العنف الجنسي للقضاء والعدالة يواجه عقبات هيكلية واجرائية وذكورية ومؤسساتية كبيرة

٥ . النظرة الثقافية–الذكورية الدونية للنساء عموماً ، وللنساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي ومن الاغتصاب بشكل خاص ، وإقصاؤهن ونبذهن والاقتصاص منهن .

التوصيات

توصيات خاصة بالمجتمع الدولي وبآليات الأمم المتحدة

١ . مطالبة المجتمع الدولي بمعالجة العنف الجنسي بطريقة شمولية عبر توسيع نطاق الخطاب الدولي حول آثار العنف الجنسي بحق النساء والفتيات في أوقات النزاع بحيث يلحظ الآثار والنتائج على هويات النساء آخذاً بعين الاعتبار الآثار الهيكلية على ترسيخ الهشاشة الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية على هويات النساء وعلى تقويض مشاركتهن الاقتصادية والسياسية الفاعلة

٢ . مطالبة المجتمع الدولي بتوسيع سياق المساءلة والمحاسبة من نطاقه "الفردي" ليشمل المسؤولية والمساءلة العامة للنظام والقوى العسكرية الأخرى على الاستخدام المنهج والهيكلي والتكتيكي للعنف الجنسي لكسر النساء والمجتمعات ككل وعزلهن ككيانات غير سياسية وغير فاعلة .

٣ . مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الجهات المتنازعة وعلى الدول المصدّرة للسلاح لنزعه والحد من انتشاره ومنع استخدامه بحق المدنيين/ ات وبحق النساء بشكل خاص

٤ . مطالبة جميع الدول الأعضاء بالضغط على النظام والمجموعات المسلحة بنزع الحصانة عن مرتكبي العنف الجنسي وتكريس قنوات المساءلة والمحاسبة ، وعدم إدراج المعتدين والمجرمين في أحكام العفو العام واعترافهم بأن العنف الجنسي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية

٥ . خلق هيئات قضائية متخصصة مبنية على القواعد المرعية الإجراء Standard Operational Procedures حساسة جندرياً وتتخذ مقاربات حساسة للفئات العمرية لاسيما الفتيات والصبيان، وذلك لتسهيل إجراءات الإبلاغ والإخبار عن العنف الجنسي بحق النساء والفتيات وتوفير الحماية والسرية التامة للإدلاء بالشهادات والإفادات على أن تكون مجانية، على أن يتم تعديل قواعد الإجراءات المدنية civil procedures التي تتبعها المحاكم والتي تتطلب شكوى سريعة ومتسقة يقدمها فرد ضد فرد آخر. لذا، يجب أن تأخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار السياق الجندري التاريخي والقمعي للنساء، والطابع الممنهج للعنف بحق النساء، وتخفيف قواعد أو عبء تقديم الأدلة عن النساء.

٦ . حث المجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي والتقني المستدام والمرن لمنظمات المجتمع المدني لتأمين المساعدات القانونية المجانية والنوعية للنساء للإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي

٧ . حث المجتمع الدولي عبر **هيئات متخصصة** ومستقلة بتقديم التعويض الكامل للنساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي ومن الاعتقال عبر تقديم خدمات تفضيلية وحساسة جندرياً وذات مقاربات حساسة للفئات العمرية المختلفة، بالإضافة إلى جبر الضرر عبر رصد الآثار الفردية والهيكلية على النساء والفتيات والمجتمع "بحيث لا تكون التعويضات الملائمة للنساء متعلقة فقط بإعادتهن إلى ما كن عليه قبل حدوث حالات العنف، ولكن ينبغي، عوضاً من ذلك، أن تنطوي على مساعي لإحداث التغيير المجتمعي والثقافي. وينبغي أن تطمح عمليات التعويض، قدر الإمكان، إلى إنهاء التفاوت الهيكلي القائم عوضاً عن تعزيزه، والذي قد يكون من الأسباب الجذرية للعنف الذي تعانيه المرأة قبل النزاع وخلاله وبعده" [١١]

٨ . حث المجتمع الدولي على تأمين الموارد المالية المستدامة والمرنة للمجتمع المدني السوري لتكريس دوره في المراقبة والرصد لأداء النظام خلال وما بعد بسط آليات العدالة الانتقالية الحساسة جندرياً وإشراك الناجيات والمجتمعات المحلية في هذه الجهود

٩ . كان لكثير من جرائم العنف الجنسي أثار ونتائج يجب التعامل معها قانونيا ومؤسساتيا (الانجاب من حمل قسري -اغتصاب-، الفصل من العمل، الفصل من الجامعات والمدارس . . . الخ، وعليه فإننا نضع هذه النتائج المتمخضة عن هذه العنف بمنزلة فعل الجريمة ذاته، والتي يجب التعامل معها وحلها بشكل عادل -كوجه من وجوه العدالة-.

توصيات خاصة بمسؤوليات المجتمع المدني والمجتمع الدولي

١ . مطالبة المجتمع المدني الوطني والدولي بنشر التوعية حول الأثار الجندرية الهيكلية للعنف الجنسي، والعمل على تمكين النساء الناجيات للتأثير في مسارات بناء السلام تكريساً لدورهن السياسي الفاعل.

٢ . حث منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية بمقاربة برامج "التمكين الاقتصادي" للنساء من مقاربة جندرية شمولية لها أبعادها السياسية والاجتماعية، وعدم حصرها بسياق تقليدي ضيق. كما يجب حث السلطات المعنية بتركيز برامج إعادة الهيكلة لتبتعد عن المقاربات النيو-ليبرالية ولتركز بالمقابل على الاستثمارات بالرأس المال البشري عبر تقويض الفقر والقضاء عليه، وتعزيز المساواة الجندرية وتوفير فرص العمل.

٣ . مطالبة المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المختصة أو الآليات اللاحقة بها توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء من جرائم العنف الجنسي وآثاره ونتائجه من منظور تحليل جندري

---

١١ . مانجو، رشيدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ٢٠٠٩، https://undocs.org/ar/A/HRC/22/14 آخر دخول للموقع في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

٤ . حث منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية بالعمل على تغيير الثقافة والذهنية المجتمعية السائدة عبر نشر التوعية وذلك ضمن سياقات تمكين النساء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وعبر إشراك الرجال في هذه الجهود ، وتطبيق برامج الوقاية الأولية للحد من العنف والانطلاق من التغيير التدريجي وإن البطيء في الاتجاه العام المجتمعي للاعتراف بضحايا العنف الجنسي كضحايا حرب

٥ . التأكيد على وصول الفتيات الناجيات من العنف الجنسي للتعليم ، وضمان الحد من الزواج المبكر عبر آليات تدخل متكاملة ، يشكل ضمان الوصول للتعليم أحد أشكالها .

توصيات خاصة بالنظام السوري وبجميع الأطراف المتنازعة

١ . مطالبة النظام الاعتراف والإفصاح عن الجرائم التي ارتكبت بقوة السلاح لا سيما جرائم العنف الجنسي ، ونزع الحصانة عن مرتكبي هذه الجرائم

العنف الجنسي بقوة السلاح في سوريا بحق النساء:

أحد أدوات القمع السياسي والإمعان في تفكيك وإفقار المجتمعات والنساء

ورقة سياساتية ٢٠٢٠

دولتي
مساحة لتنمر دولتنا
www.dawlaty.org

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM